

الحوار يخفف التشنج ويسحب الخلاف من الشارع إلى الطاولة

لبنان يمكن أن يستفيد اقتصادياً من انخفاض أسعار النفط تعاون سورية وإيران أحبط مخطط واشنطن للمنطقة

على رغم انشغال المسؤولين اللبنانيين بالعاصمة زينة لبنان منذ يومين والتي خفلت الأضواء الإعلامية إلا أن ذلك لم يغيب الملفات السياسية والاقتصادية عن اهتمامات وسائل الإعلام المحلية.

الاستحقاق الرئاسي والحوارات الثنائية التي يعقد عليها اللبنانيون الآمال كانت الملفات الأكثر بروزاً على طاولة الحوارات. وفي هذا السياق رأى النائب ناجي غاريوس أن الحوار بين التيار الوطني الحر و«القوات» يؤثر إيجاباً في حوار «المستقبل» - حزب الله، مشدداً على أن الاتفاق يجب ألا يكون فقط على اسم الرئيس، بل على ماهية الجمهورية، حيث يفترض احترام الدستور والقوانين وتطبيق اتفاق الطائف وتعديل ما يتضمنه من ثغرات.

بينما أشار النائب عاصم عراجي إلى أن الحوار المستمر بين حزب الله و«القوات» بدأ ينعكس فعلياً بشكل إيجابي على الشارع، إذ تمكن ملاحظة أن الاحتقان المذهبي قد تراجع، موضحاً أن القرار في موضوع الانتخابات الرئاسية ليس بأيدي المستقبل وحزب الله. وتمنى الوزير السابق علي قانصو أن يستمر الحوار وأن يصل إلى تفاهم على استحقاقات ينتظرها اللبنانيون وأهمها الانتخابات الرئاسية وإعادة تكوين المؤسسات الدستورية وتفعيلها لتكون قادرة على تحقيق مطالب الناس.

وأشار المسؤول الإعلامي في تيار المرده المحامي سليمان فرنجية إلى وجود صوت



فضل الله لـ العهد: انخفاض أسعار النفط ينعكس إيجاباً على الاقتصاد اللبناني

أكد رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق الدكتور عبد الحليم فضل الله أن لبنان يمكن أن يستفيد اقتصادياً من انخفاض أسعار البترول خصوصاً على مستوى المال العام والميزان التجاري، كما أن كلفة الإنتاج في قطاع الصناعة والكهرباء قد تنخفض، وتخوف من إمكان انخفاض تحويلات اللبنانيين من الخليج. وقال فضل الله: «إن انخفاض أسعار النفط يترك أثراً في الاقتصاد اللبناني الذي يستفيد على أكثر من مستوى: أولاً، إن انخفاض فاتورة المشتقات النفطية سنوياً إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، لا سيما في القطاع الصناعي وخصوصاً على صعيد القطاع الكهربائي، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي. ثانياً، إن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض الفاتورة النفطية لأكثر من 5 مليارات دولار سنوياً، ما يسحب انخفاضاً في العجز التجاري وتحسناً في نتائج ميزان المدفوعات». ثالثاً، ينعكس انخفاض أسعار النفط على المدى القصير إيجاباً على المال العام من خلال انخفاض كلفة المشتقات النفطية، لا سيما على صعيد الإنتاج الكهربائي، حيث يتوقع ضمن انخفاض الراهن لأسعار النفط أن تنخفض كلفة «الفيول أويل» والإمازوت المستخدم للكهرباء بنحو نصف مليار دولار.

وعن انعكاس هذا الأمر سلباً في إيرادات الدولة اللبنانية قال رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق: «بالفعل إن هذا الانخفاض سينعكس سلباً في الإيرادات الحكومية، بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية على المستوردات النفطية، والرسوم الداخلية على المواد الملتبئة». وأضاف: «هذا على المدى القصير، أما على المدى المتوسط فقد يكون لهذا الانخفاض بعض الانعكاسات السلبية، وخصوصاً لناحية حجم تحويلات المغتربين العاملين في الدول النفطية في لبنان، مع العلم أن هذه التحويلات توازي نحو 20 في المئة من الناتج الإجمالي تقريباً، 7 إلى 8 مليارات دولار».

وتابع فضل الله: «إذا استمر هذا الانخفاض لفترة زمنية نسبياً، سيؤدي حكماً إلى تخفيض أسعار العقارات، لأنه يجب الأخذ في الاعتبار أن أسعار العقارات في لبنان أقل مرونة في حالة الهبوط منها في حالة الارتفاع والصعود، لأن ارتفاع الطلب سيؤدي إلى زيادة كبيرة في الأسعار، لكن انخفاض الطلب لن يؤدي في كثير من الحالات إلى انخفاض مماثل وسريع في الأسعار، في العكس يفترض أن يؤدي انخفاض حجم التحويلات من الخارج إلى الداخل إلى ما نسميه تصحيح الأسعار في سوق العقارات». ولفت فضل الله إلى أن «السلع الاستهلاكية تدخل أيضاً ضمن سلة التأثيرات التي تتأثر بانخفاض أسعار النفط، لكن هذا الانخفاض لن يكون سريعاً وكبيراً نظراً إلى دور الاحتكاكات في كبح اتجاه نزول الأسعار، لكن الأساس هو أن يستمر الانخفاض لفترة مقبولة من الزمن لا تقل عن 6 أشهر، لأنه إذا لم يتجاوز الانخفاض فترة الـ 6 أشهر فلن يكون هناك تأثير جوهري على تخفيض الأسعار، لأن التأثيرات الجوهرية تتطلب انخفاضاً طويلاً للأسعار النفط».

وعما إذا كان انخفاض أسعار البترول يؤدي إلى زيادة المخزونات النفطية في لبنان، أشار فضل الله إلى أن «القطاع الخاص هو الذي يتحكم في عملية استيراد النفط، ولبنان لا يعتمد سياسة المخزون الاستراتيجي للبترول، وليس لديه سياسة طويلة الأمد تجاه قطاع النفط، مع العلم أن سياسة التسعير تعتمد على متوسط الأسعار خلال شهر، منعا للمضاربات أو الإضرار بمصالح التجار جراء تقلبات الأسعار النفطية الحادة».

آقبيق لـ «أبناء فارس»: تعاون طهران ودمشق قانوني ولمصلحة الشعوب

أكد الباحث السوري في القانون الدولي نعيم آقبيق أن «الصدقة التي تربط كلاً من سورية وإيران أحبطت كل ما تخطه واشنطن للمنطقة، بدءاً من الفوضى الخلاقة وصولاً إلى مشاريع التقسيم، والتي الطبيعي أن يكون هناك تعاون بين هاتين الدولتين لاسيما أن إيران تتخلف عن بقية الدول الإسلامية بشكل جذري لاستقلال العراق ووقوفها مع الحق والعدل». وأشار آقبيق إلى أن «التعاون الاقتصادي في ما بين طهران ودمشق، يأتي كملا للقوانين الدولية التي تصب في خاتمة مصلحة الشعوب، ويعكس المستوى العالي من الوفاء والصدق في التعامل مع الشركاء، فالواقف الإيرانية واضحة وتصر طهران على أن تجعلها فاعلة وواضحة أكثر».

وعن زيارة المهندس رستم قاسمي رئيس لجنة تنمية العلاقات الاقتصادية الإيرانية السورية إلى دمشق ولقائه الرئيس بشار الأسد أوضح آقبيق أن «إيران هي الدولة الإسلامية الوحيدة التي تتمتع بنظام مؤسساتي حقيقي ومتكامل، وبالتالي كان من الطبيعي أن تكون زيارات المسؤولين الإيرانيين على أساس تفهيم لهذه المؤسسات، ما يؤكد أن إيران تمتلك منهجاً مؤسسياً في التعامل مع الشركاء ولا تقوم العلاقة مع دمشق على أساس سياسي فقط، بل على أساس تقني».

وقال آقبيق: «من الطبيعي أنه طالما تواجه سورية هذه العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، أن نرى دولة صديقة وشريكة مثل إيران تتقف في الخندق ذاته إلى جانب دمشق وتوجه نحو دعمها»، مضيفاً: «أنه على مستوى شخصي لأجد سوى الأشقاء الإيرانيين قادرين على الدخول الحقيقي والوفى إلى سوق الاستثمار السورية».

وأكّد آقبيق أن «إيران كقوة فاعلة في المنطقة وتمتلك القدرة على تطوير قطاعها وصولاً إلى امتلاكها الطاقة النووية السلمية لن تبخل على جارها بهذه الطاقة وبما تمتلكه من قدرات ستفيد هذه الدول وتفيد إيران بلاوتها واحدة».



المحامي فرنجية لـ «الجديد»: لا يمكن تجاوز المطالب المسيحي في مسألة الرئاسة

اعتبر المسؤول الإعلامي في تيار المرده المحامي سليمان فرنجية أن «مسألة انتخاب رئيس للجمهورية تحمل بعداً داخلياً من خلال الجو الذي يهدف بشكل أساسي إلى إيصال الرئيس القوي، والبعيد الخارجي لا يستطيع القفز فوق هذا البعد»، مضيفاً: «لكن أشك في أن يستطيع البعد الداخلي وحده إلى انتخاب من دون تدخل خارجي، فتأثير الخارج في هذه المسألة كبير، لكنه يتأثر بالبعد الداخلي».

ورأى فرنجية أن «الظروف وموازين القوى قد تغيرت، وهناك صوت مسيحي عال في هذا الموضوع، يتربص باللقاءات التي حصلت بين العماد ميشال عون والنائب سليمان فرنجية والتي ستحصل بين العماد عون ورئيس حزب القوات سمير جعجع، وكل هذه الأجواء تشير إلى أن رئاسة الجمهورية لا تستطيع القفز فوق المطالب المسيحي».

ورداً على سؤال حول قبول السعودية بسليمان فرنجية رئيساً: أجاب: «لا نملك مثل هذه المعلومة، ولكن العلاقة بين المملكة العربية السعودية وبيت الرئيس الراحل سليمان فرنجية كانت جيدة وتاريخية، ولكن العلاقات الشخصية شيء والسياسة لها حقيقتها».

ودعا المسؤول الإعلامي في تيار المرده رداً على سؤال الدولة اللبنانية للتكلم مع الدولة السورية في موضوع الناظرين السوريين أو سواد من القضايا المصرية وقال: «التشديد بالمواقف التي لاتأخذ المصلحة الوطنية في الاعتبار أمر غير مقبول، والهروب من هذا الواقع لا يخدم لبنان مطلقاً، ولذلك علينا وضع المعايير الوطنية نصب أعيننا كلبنايين والابتعاد من المعايير الشخصية، ومن هنا على النائب سعد الحريري وتيار المستقبل التجرد والعمل فقط من منظور المصالح اللبنانية في أي دولة عربية كانت».

وعن موضوع الحوار بين «المستقبل» وحزب الله رأى فرنجية أنه بمجرد الجلوس إلى الطاولة هو أمر إيجابي ويؤدي إلى تفهيم الاحتقانات المذهبية والطائفية التي تقصم ظهر الوطن إذا ما تمادت، ولذلك فكل ما يمكننا القيام به من أجل إبعاد التزامات عن الساحة اللبنانية هو أمر جيد في ظل الصراعات والتجانبات الإقليمية والدولية».

وعن الحوار بين التيار الوطني الحر و«القوات» اعتبره من «الضروريات على الساحة المسيحية وهذا الأمر لا يزعج مطلقاً تيار المرده الذي له علاقات تحالفية مع التيار الوطني الحر ولديه تواصل مع القوات، وكل ما يتحقق في هذا الإطار لجهة تحقيق انتخابات رئاسة الجمهورية هو أمر لبناني ووطني بامتياز، مذكراً أنه «من غير المقبول أن يكون هناك رئيس جمهورية ورئيس حكومة من فريق 14 آذار في الوقت نفسه، وعلى هذه القاعدة فمشكلة جعجع ليست مع العماد عون أو فريق 8 آذار وإنما مع فريقه».

وشرح فرنجية أهداف جعجع لجهة أن يكون شريكاً في القرار في قوى 14 آذار وأن يعطي انطباعاً أن هناك ثنائية في القرار المسيحي ورأى أن «جميع القيادات المسيحية لها حقيقتها وهناك تعددية سياسية، ولذلك فهذه الفكرة الإلغائية غير قابلة للتحقيق كما علمتنا الظروف السابقة»، مؤكداً أن «كل ما يتحقق من أهداف ومسلمات للمسيحيين في لبنان والشرق لا يزعجنا أبداً مهما كانت الحقيقتا».



خوري لـ «أوت في»: الحوار الثنائي لا ينتج رئيساً

أكد القيادي في تيار المرده شكيب خوري أن «المرده تشجع وتدعم كل حوار، وهو أمر إيجابي وجيد ويساهم في التواصل بين شتى القوى السياسية ويسحب الخلاف من الشارع إلى الطاولة».

ورحب خوري بحوار التيار الوطني الحر و«القوات» واصفاً إياه بالأمري الإيجابي، قائلاً: «رئيس تيار المرده النائب سليمان فرنجية هو بجزء كل ما يحصل في هذا الشأن وهو كان من أول الداعين لحوار كهذا».

وأضاف خوري رداً على سؤال حول الحوار بين التيار الوطني و«القوات»: «الأمم تشخيص المشاكل ووضع آلية لحلها وقد لا يصل الفريقان إلى حل إلا أن الأمر هو تشخيص المشكلة من أجل بدء إيجاد حل لها، والفريقان جادان يبحث الأمر المصري للمسيحيين ومنها رئاسة الجمهورية التي تشكل المركز السياسي الأول للمسيحيين في البلاد، وهناك كثير من القضايا التي ستبحث أيضاً كالإرهاب والتكفير وقانون الانتخاب، ونحن سنكون موجودون بأي اتفاق نهائي سيصل إليه الطرفان، والحل سيبدأ من ملف رئاسة الجمهورية، وهنا علينا تأكيد أن الحوار لا يعني تخلي الفرقاء عن تحالفاتهم السياسية».

وحول الحوار بين «المستقبل» وحزب الله، قال خوري: «الهدف الرئيس من حوار كهذا هو تخفيف التشنج المذهبي، ونحن كمسيحيين معنيون بهذا الحوار خصوصاً أن المسيحي يدفع دائماً ثمن التشنج السني - الشيعي»، معتبراً أن «أي حوار ثنائي يحصل لا يمكن أن ينتج انتخاب رئيساً للجمهورية».

وعن سمة الحوار للمسيحيين إلى لبنان قال: «هذا القرار اعتمده الأمن العام اللبناني بتكليف من مجلس الوزراء، ويبدو أن السلطات السورية ليست في أجواء القرار كما صرح المسؤولون السوريون، ولكن يبدو أن القرار مرتبط بالحد من النزوح السوري، في حين أن السؤال الذي يشغل بال كثير من اللبنانيين هو: ما هو الإجراء الذي ستعتمده الحكومة اللبنانية في حال اتخذت الحكومة السورية إجراءات مماثلة على قاعدة المعاملة بالمثل؟ ولذلك فواجب التعاطي المباشر مع الدولة السورية أمر مطلوب وضروري»، مشيراً إلى ما يجري من «إعادة استئناف العلاقات الدبلوماسية بين سورية ودول عربية عدة وأخرها الكويت، بما لها من نقل في مجلس التعاون الخليجي، فلا يجوز لنا كسلطة لبنانية أن ننظر إلى العلاقات مع سورية كما فعلنا منذ أربع سنوات حين انطلقت الحوادث الدامية ومراتمة البعض على تغييرات في السلطة السورية، وفي وقت بدأ فيه العرب والعالم يعيدون الأمل بحساباتهم في هذا السياق وتحديداً بعد صمود النظام في وجه المعارضة المسلحة التي تحولت إلى معارضة متناحرة».

ودعا خوري الفرقاء المسيحيين المتحاورين إلى السعي إلى إيجاد ممر إلزامي للخروج من القضايا العالقة ولا سيما منها انتخاب رئيس للجمهورية استناداً إلى الوقائع والمعطيات والابتعاد من الشخصية قدر المستطاع.

وحول حركة المرده المتعددة إزاء مختلف الفرقاء اللبنانيين لفت إلى أن «حركة المرده منبثقة من قناعة في الاتفاق على جميع الأطراف اللبنانية من دون أي عقد».

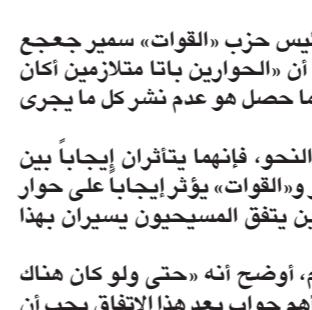


قانصو لـ «المنار»: حوار حزب الله و«المستقبل» نفس الاحتقان المذهبي

رأى الوزير السابق علي قانصو «أن مؤشرات الطقس السياسي جيدة بديل ما يجري على مستوى الحوار بين حزب الله و«المستقبل»، معتبراً أن «البيان الذي صدر بالأمس بعد الجلسة الثانية للحوار، أتي مشجعاً لأنه كشف عن حصول تقدم جدي على صعيد تفهيم الاحتقان المذهبي، إضافة إلى دعم تنفيذ الخطة الأمنية في كل المناطق اللبنانية».

وأضاف قانصو: «المراد اللذان ذكرهما البيان هما على قدر عال من الأهمية، لأنه إذا كان المشروع المعادي الذي تديره أميركا والدول التابعة لها عنوانه التفتيت وتوسل العصبية المذهبية والطائفية سبيلاً لتحقيق مشروعها، فالرد على هذا المشروع يكون بمزيد من رض الصفوف والوحدة».

وأوضح قانصو أن «الحوار خطوة في هذا الاتجاه ويبدو أنه نجح، إذ قبل أن يبدأ تراجع الخطاب المذهبي وتراجعت الحملات التي كانت تشن على حزب الله والمقاومة إلى حدود التلاشي، وهذا أمر إيجابي يبني عليه»، متعنياً أن «يستمر وأن يصل الحوار إلى تفاهم على استحقاقات ينتظرها اللبنانيون وأهمها انتخاب رئيس للجمهورية وإعادة تكوين المؤسسات الدستورية وتفعيل عملها لتكون قادرة على تحقيق مطالب الناس».



غاريوس لـ «أخبار اليوم»: حوار عون - جعجع ينعكس إيجابياً على حوار «المستقبل» حزب الله

علق عضو كتلة «التغيير والإصلاح» النائب ناجي غاريوس على تأجيل جلسة انتخاب رئيس الجمهورية للمرة الثامنة عشرة على التوالي، قائلاً: «ما يحصل أن رئيس مجلس النواب نبيه بري يقوم بواجباته وبالتالي فهو مضطر إلى الدعوة لجلسة، وبسبب عدم اكتمال الجلسات إلى التأجيل وإعلان موعد جديد»، وأضاف: «تتكرر هذه الدعوات بات «موديل قديم»، لذلك دعا العماد ميشال عون إلى تفسير المادة 24 من الدستور، وأيضاً البحث في إمكان انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب».

واعتبر غاريوس أن ما يحصل بالنسبة إلى انتخاب رئيس الجمهورية منذ ما بعد الطائف ليس انتخاباً بل توافق على رئيس يصب في مصلحة هذا الفريق أو ذاك الذي يسعى إلى تحقيق مصالحه على حساب الدولة، قائلاً: «لهذا السبب لم تبن دولة في لبنان وبالتالي إذا استمرينا على هذا النحو فلن نصل إلى الدولة».

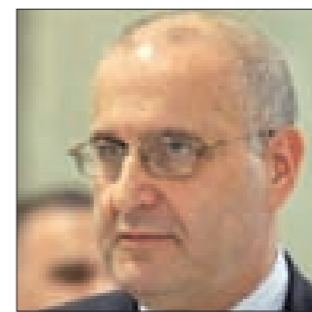
ورداً على سؤال حوار رئيس الكتلة العماد ميشال عون ورئيس حزب «القوات» سمير جعجع وتأثيره في حوار حزب الله - تيار المستقبل، أشار غاريوس إلى أن «الحوارين باتا متلازمان أكان ذلك صدفة أم قصداً، ولكن يبدو أنهما يسيران بشكل إيجابي، وأهم ما حصل هو عدم نشر كل ما يجري تداوله في وسائل الإعلام».

وتوقع غاريوس أنه في حال استمرت أمور الحوارين على هذا النحو، فإنهما يتأثران إيجابياً بين بعضهما وعلى بعضهما، لافتاً إلى أن الحوار بين التيار الوطني الحر و«القوات» يؤثر إيجاباً على حوار «المستقبل» - حزب الله، قائلاً: «هذان الطرفان طالما رداً أنه حين يقق المسيحيون يسيران بهذا الاتفاق».

وإذ أكد غاريوس أن المسيحيين يستطيعون الاتفاق في ما بينهم، أوضح أنه «حتى ولو كان هناك خلاف سياسي فإن إمكان الاتفاق وارد»، وتابع: «من ناحية أخرى، أهم جواب بعد هذا الاتفاق يجب أن يأتي من الطرف المسلم في البلد».

وشدد غاريوس على أن «الاتفاق ليس فقط على اسم الرئيس، بل على ماهية الجمهورية، حيث يفترض احترام الدستور والقوانين وتطبيق اتفاق الطائف وتعديل ما يتضمنه من ثغرات»، وقال: «المشكلة ليست في اسم رئيس الجمهورية، بل في ما يجب أن يقوم به خلال فترة ولايته».

وختتم: «من يريد أن يبني الدولة يجب أن تكون لديه الجرأة والقرار، إضافة إلى الحيثية السياسية والخشبية».



عراجي لـ «النشرة»: قرار الرئاسة ليس بأيدي «المستقبل» و«حزب الله»

أشار عضو كتلة المستقبل النائب عاصم عراجي إلى أن «الحوار المستمر بين حزب الله و«المستقبل» بدأ ينعكس فعلياً بشكل إيجابي على الشارع يمكن ملاحظة أن الاحتقان المذهبي قد تراجع»، وقال: «حتى ولو لم يؤد الحوار إلى نتائج كبرى فمجرد تحقيقه هدف لتفهيم الاحتقان وتطبيق الخطة الأمنية بمثابة إنجاز كبير».

وأوضح عراجي أن «الحوار مع حزب الله سيتطرق للمعومات بموضوع الانتخابات الرئاسية وليس بالتفاصيل باعتبار أن القرار في حزب الله ليس بأيدي المستقبل ولا حزب الله»، وشدد على دور المسيحيين بملف الرئاسة، لافتاً إلى أنهم وحدهم القادرون على حسمه. وقال: «بعد انتهاء ولاية الرئيس السابق ميشال سليمان خرج الموضوع الرئاسي إلى حد بعيد من أيدي اللبنانيين وبات مرتبطاً بتسوية إقليمية كبرى تشمل أكثر من موضوع».